الخارق ليدل على الصرف وعلى ثبوت الوحدانية تعاضد الدور اللازم فيه ممتنع لانه دور معية والبرهان انما قام على امتناعه دور التقدم والتأخر **قلت** ويعني ضعف جوابه بمعارضة غاية امكان اداء وهو التمسك بقولنا ثبوت دلالة المعجزة عقلية ملا يتم له ذلك الا لو علم بكون الخارق فعلا لله تعالى وكذا مر الدليل اما اذا كان كذلك فهو يتوقف على معرفة الوحدانية لم يصح ما ذكره لجواز ان يكون على كلمة اي وجه دلالة المعجزة اذا كانت عقلية غير موقوفة على خلق الله تعالى الخارق على وفق دعواه وتصديقه مع العجز عن معارضته وتخصيصه بزيادة على ارادة الله تعالى لتصريحه كما مر الاختصاص بالوقت المعين والمحل على ارادته تعالى لزوم الدور بالضرورة هكذا في رواية رضي الدين على ما يجيء من البحث في موضعه ان شاء الله تعالى **وانت** ترى كيف جعلوا خلق الله تعالى للفعل جزءا من الدليل ولكن ليتم الاعجوبة الوحدانية له جل وعلا ونعم ان يكون معه شريك في ملكه وهو محال لانه لو جوز ان يشاركه تعالى في اختراع الكائنات لم يتحقق تمييز خوارق الخارق بفعله تعالى حتى يدل انه تعالى اراد بايجاده تصديق نبيه **ولنعم** قال حامل العجز في المعالم المنكر للنبوة هو جواب في المعجزة من ثلاثة اوجه أحسنها واولى فلتم ان هذه المعجزات بعد الله تعالى وخلقه ما تحقق العجز بعد الوجه كيف هو صريح في ان كون الخارق بفعله تعالى دليل دلالة المعجزة واثباته متوقف على معرفة الوحدانية موجب توقف معرفة النبوة على الوحدانية ضرورة توقفها على دلالة المعجزة المتوقفة عليها **وقد** **شرح** المفتاح في شرح ان شاء الله بأن كون الفعل مخلوقا لله تعالى من شرائط المعجزة لا فقط بل ومن شرائط النبوة ايضا لانه امر متفق عليه النبوات يتحقق دلالة المعجزات الا مر وجه الجهل بأن كانت جارية على خلاف العادة بفعل الله تعالى **ثم قال** ومن يعتقد انه ليس خارقا للعادة وانه مما يجوز الوصول اليه بالحيل والفنون في العلوم وما امر هذا مسلك الخوض في اثر وفع به التفرد بفعل الله تعالى وهو عالم بر عموم المتحدي انه لا يتوصل اليه بالحيل وانه خارق للعادة بفعله الله تعالى على وفق دعوى النبوة اجابة له لم يستريب في حصول العلم لا يختلف في بصيرة ولا يتفاوت فيه حال من يضرب في الثنا

الشاهد الثاني **وبالجملة** مشار الغلك في جوابه عن هذا ما مر ايراده شرح الدين على ما مر دليل على ما نحن فيه لا يصلح للاستدلال **واما جوابه** الثاني فمع ما سيرد من الاربعة انه ان اراد بكون الخارق دليلا على ثبوت الوحدانية غير صحيح بل الدليل عليه التمانع المذكور لا غير اما اخرهما وغاية ما يفيد اذا فيما ان يفيد التمانع لازم التعدد لا انه وجود الغير لان التمانع انما يجري بين مجزاهما لا بين مجز احدهما ومجز اخر لتمانعهما ثم يلزم من مجز الاخير عدم وقوع هذا الخارق لاستحالة ان يفعل من يريد شيئا ولا يفعل ومن عدم وقوعه لازم اللازم لازم فاذا كلما تعدد الله لزم الا يقع هذا الخارق بل ولا غيره من سائر الخوارق فكل الدليل على بشارة ومنع هذا الخارق فيما نحن فيه وهو تعدد الله بالكل والخارق على هذا انما يستدل به على احدهما فقط وهي الاستثنائية لا انه ليل على الوحدانية مستقيم الثاني مع ما فيه على ان دليل الوحدانية والصرف مع الخارق تسليم منه ان دليل الوحدانية مطلق اذ ليست دلالة الخارق عليها تامة بالقطع كيف وهو في معاولة تصحيح الاستدلال عليها بالسمع حصار في هذا الجواب نذكر بعد اعتذاره بشيء ما وهو في الخفيفة بعد مه الثالث فوله ان ظهور الخارق يدل على الصرف وعلى ثبوت الوحدانية معا اراد انه يدل عليهما من وجه واحد بما يخفى وبيانه ان كل من هم وجه دلالة المعجزة على النبوة هم منه ثبوت الوحدانية وبالعكس وهو راجع الى ما اراد مع اختلاف الوجه بذلك المعية التي ذكرناها حينئذ نظر اذ نقول نختار ان كل من يهم ضرورا يهم الدور واللازم هنا الدور لا يكون لازما ونقول لا نسلم ان كل من يهم ضرورا يهم معية ما اعتقده الرابع اذ دور المعية الذي اعتقده وبما بين الصرف وثبوت الوحدانية لا يدرج على تقدير تسليمه دور التقدم اللازم في الاستدلال على الوحدانية بدليل السمع بل هو يعتقد وذلك ان ثبوت الوحدانية اذا كان يتأخر عن معرفة صرف السمع الذي ينبني على ما ذكر وجب ان يتقدم على ما يتقدم عليه الصرف ويتقدم على ثبوت دليل السمع المتقدم على ما يتبناه منه فيجب ان يكون ثبوت الوحدانية كذلك متقدما على دليل السمع حيث لا يثبت الاستدلال بدليل سمعي الا بعد معرفة الوحدانية ضرورة ان ما يستدل بالدليل

Copyright © King Saud University